مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 2477-9881 EISSN: 2676-2153
المجلد07 / العـدد: 02 (2021)، ص 69 - 87

إصلاحات الدولة في تونس ومهددات المشروع السياسي والاقتصادي الجديدة

State reforms in Tunisia and threats of the new political and economic project

أ. رحالي محمد[1]*

[1] جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس (الجزائر)، Rahalimohamed2000@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/07/03 تاريخ القبول: 2021/11/09 تاريخ النشر: 2021/12/20

ملخص:

تحاول هذه الورقة رسم صورة عن جملة الصعوبات التي تواجه انتقال تونس من الاستبداد إلى الديمقراطية، وترصد أهم تجليات الصراع السياسي القائم حول مشروع بناء الدولة الجديدة، في مقابل تفاقم المشاكل الاقتصادية والتي تزداد تراجعا في الرد على الحاجات الأساسية للمجتمع، ولا تكاد تتوقف في الدفع إلى رفع سقف المطالب وتزداد معها الضغوط الاجتماعية التي تظهر بجلاء من خلال زيادة حجم وحدّة الاحتجاجات التي يعرفها الشارع التونسي باستمرار، ففي الوقت الذي تبدو فيه زوايا النظر الحزبية لحل المأزق السياسي والاقتصادي لفترة ما بعد الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي ممركزة في إصلاح المؤسسات السياسي، وعلى مدى توافق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني حول طبيعة الحكومة، تبقى مشاكل الشارع التونسي متأرجحة بين تبعات الفشل الاقتصادي وغياب التوافق السياسي لإيجاد الحلول لصعوبات الحياة اليومية كالشغل، والسكن، والرعاية الصحية، وفي خضم كل ذلك، يزداد هامش المناورة عند النخب السياسية ضيقا بسبب تداعيات وباء كوفيد-19 على الاقتصاد التونسي، إضافة إلى آثار الانفلات الأمني في دولة ليبيا نتيجة التدخل الأجنبي وانتشار الجماعات الإرهابية.

الكلمات المفتاحية: تونس، بناء الدولة، الصراع الإيديولوجي، التنمية المتوازنة، الإصلاحات الاقتصادية.

Abstract :

This paper attempts to draw a picture about the various difficulties that Tunisia's transition from tyranny to democracy is facing, it monitors the most important manifestations of the existing political struggle over the new state building project, as well as the partisan viewpoints of manners to reform the political institutions and their cohabitation, it seems so difficult due to the duality of the ideological struggle between the

* المؤلف المرسل

conservative and reformist parties forming the Tunisian political elite over the new state conception; even though they seem their best to overflow the ideological differences, the political maneuver seems to be weak for the deterioration of social conditions as a consequence to the decline of the Tunisian economy, based on tourism being affected by terrorism in the region and by the Covid-19 pandemic.

Key words : Tunisia, state building, ideological struggle, balanced development, economic reforms.

1. مقدمة:

إذا كانت الديمقراطية ليست أفضل النظم السياسية (أنظر التعليق 1)، فهي بلا شك أحسنها لحد الآن، وإن كان من حق جميع الشعوب الطموح لتحقيقها، فإن بعض العناصر تبقى أساسية في بناء قاعدة تنطلق منها الشعوب لبناء دولة قوية بقوة نظامها السياسي والاقتصادي، وبالنظر إلى التداخل بين المجالين السياسي والاقتصادي، يذهب البعض للقول بضرورة وجود إمكانيات اقتصادية ولنمط إنتاج ليبرالي، وإلى ثقافة مجتمعية وأخرى سياسية ومستوى تعليمي جيد كي تتحقق الديمقراطية. وبناء على ذلك تظهر الحاجة لقاعدة إنتاجية وصناعية وإلى ناتج محلي قوي لدعم التوافق السياسي، وأنه كلما ضعفت القاعدة الاقتصادية زادت حدّة الاحتجاجات وقل هامش المناورة عند الفرقاء السياسيين.

من جانب آخر فإن التوجهات الفكرية والمرجعيات المكونة لثقافة النخب السياسية أثرت بشكل كبير في طبيعة السلوكات السياسية وأداء الأنظمة في دول المنطقة المغاربية، وهو ما ظهر في مرحلة بناء الدولة بعيد الاستقلال، حيث قدمت السلطة الحل السياسي على الحلول الأخرى وجنحت لاستخدام العنف المشروع (أنظر التعليق رقم 2)، كما حسمت الجدل الإيديولوجي لصالحها، حيث رأت بأن بناء الدولة المستقلة لابد أن يبدأ سياسيا، كي يكون بالإمكان بعد ذلك بناء المجتمع والاقتصاد والثقافة والهوية ومكونات الدولة الأخرى (غليون، 2016، 15)

تظهر في تونس بوضوح كبير جدلية حاجة السلطة السياسية لإرساء انطلاقة اقتصادية قوية تمكنها من تحقيق مشروع الدولة بناء على إيديولوجيا جديدة، تبحث من خلالها على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية، وهو ما يسمح بتوفير الوقت الكافي للوصول إلى حل سياسي مع النخب المعارضة للمشروع الإيديولوجي في سياق إدارة المرحلة الانتقالية، في حين تحتاج طبقات المجتمع لفرص عمل وسبل حياة كريمة وعادلة وحلول مستعجلة، لطالما رامت الثورة لتحقيقها، وهي تنتظر لأكثر من عقد من الزمن دون أن تتحقق.

تنفرد تونس نوعا ما عن بقية الدول المغاربية والعربية بصفة عامة، في تصورها للتحول من حالة الثبات والاستقرار السياسي المصبوغ بنمط الاستبداد إلى مرحلة انتقالية طال عمرها (Bras Jean Phillipe et Gobe Eric,2017, 14 Avril :09)، لكن الأهم من كل ذلك هو أنه وإن كانت تونس تتجه بشكل خاص نحو الإصلاحات السياسية، فإن السلطة السياسية تجد نفسها في مفارقة، إذ في الوقت الذي تتصارع المعارضة على المشروع السياسي لما بعد بن علي، نجدها تحاول باستمرار تحويل مطالب الاحتجاجات السياسية إلى مطالب يمكن معالجتها بإصلاحات اقتصادية واجتماعية، مما يعني أنها لم تكن لتقبل بإعادة النظر في المشهد والمكون السياسي، وأن سبب الاختلالات ليس سياسيا، وبذلك أصبح مجال الممارسة والشرعية مغلقا، ويشكل جزء من الثوابت الوطنية التي لا تقبل النقاش.

تعود مرة أخرى الاختلافات السياسية لتطغى على المشهد الاقتصادي والذي على الرغم من أهميته يبقى متغيرا تابعا لمتغير السلطة وقرارها السياسي، وسلسلة الاختلالات على مستوى المؤشرات الكلية للاقتصاد التونسي هذه ممزوجة بمتغيرات البيئة الإقليمية والخارجية هي التي عجلت بسقوط نظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي على الرغم من قبضته الحديدية (Gobe Eric, 2012 :03).

بناء على ما سبق تنطلق هذه الدراسة من مشكلة أساسية هي:

كيف يمكن للمتغير السياسي في تونس تجاوز الاختلالات الكلية للاقتصاد بالنظر إلى الصراع الإيديولوجي وبروز تهديدات أمنية وصحية عويصة؟

- تفترض بالمقابل الدراسة أن الثقافة والوعي السياسيين للمجتمع المدني التونسي قد يمكنان من تجاوز الاختلافات الإيديولوجية.
- تلعب الظروف الإقليمية الأمنية والصحية الجديدة دورا عائقا دون تحقيق التوصل إلى توافق سياسي وتحقيق إصلاح اقتصادي يمكن من تحقيق الاستقرار لبناء الدولة الجديدة.

منهجيا وبالنظر إلى الصراع الإيديولوجي الذي خلفه مشروع الدولة التونسية المستقلة والتي جسدت هذا التنوع والتنافر أحيانا (الحبيب سهيل، 2013، 17)، سترتكز هذه الورقة البحثية في جزئها الأول على مقاربة الدولة في المجتمع، وعلى أدبيات النخب لفهم أصول التجاذبات الإيديولوجية القائمة، وتكمن أهمية هذه المقاربة في قياس فترات التقارب والتباعد لحدود المسافة بين النخب فيما بينها، ثم في أثرها على الإصلاحات الاقتصادية المتتالية، إلى غاية دراسة تداعيات التهديدات الأمنية من جهة، وظهور وباء (كوفيد-19) والآثار التي خلفها على القدرات الاقتصادية التونسية.

ويتبين من خلال المسألة البحثية أن المتغير المستقل والمتحكم في الدراسة (الصراع الإيديولوجي والسياسي)، ينحني أحيانا ليصبح تابعا لمتغير المجتمع، ويصبح عامل الظرف الزمني هو المتغير المتحكم في طبيعة مخرجات السلطة السياسية وفي طبيعة التحالفات المتذبذبة بين التوافق والتنافر بين أطياف النخبة السياسية الحاكمة في تونس.

2. الإرث الاستعماري وأثره على نشأة الدولة والنخب السياسية في تونس

1.2 الحركة التونسية وأثر نموذج الحماية:

يفرض فهم الحياة السياسية للدولة في المنطقة المغاربية عموما الرجوع إلى المراحل التاريخية الحديثة، للبحث في التراكمات الثقافية المكونة للعقل العربي أولا (أنظر التعليق

رقم: 3)، ولكل ما يحمله هذا الأخير من مفاهيم متعلقة بالدولة كإطار للظاهرة السياسية أساسا، ولقضية الحرية وحدودها، وهي الأسس التي تقوم عليها حركية المجتمع المدني، وبنيت عليها نماذج الدولة في أوربا وأمريكا الشمالية، والتي تزامنت مع تطور اقتصادي ومجتمعي منقطع النظير، والتي يعتبر غيابها في الدول العربية بمثابة المبررات الموضوعية لأصحاب نظرية الاستثناء الإسلامي والعربي لموجات الديمقراطية(عبد العالي عبد القادر، 2003، 16-21).

تبدأ مأساة تونس مع الاحتلال ومخلفاته منذ المعاهدات الأولى، إذ ومنذ سنة 1860 بدأت معالم الحماية والاحتلال في البروز بوضوح، وأبانت معاهدة (عهد الأمان) الممضاة بين فرنسا وباي تونس حينها عن ملامحها الأولى حتى تكتمل هذه الحماية باحتلال تونس الرسمي بتوقيع معاهدة الباردو سنة 1881 مع الباي محمد الصادق. واكتملت مرحلة الاحتلال بمعاهدة (المرسى) سنة 1883 بين فرنسا وعلي باشا باي تونس بذريعة تسلل ثوار جزائريين إلى الأراضي التونسية وكانت هذه المعاهدة بمثابة الاحتلال الفرنسي الكامل لتونس، ومع ذلك أبقت فرنسا بسلطة معنوية للباي في تونس دون أي حكم فعلي إلى غاية قيام الجمهورية التونسية عام 1957، (الغول يحي، 2005، 08).

باشر الاحتلال الفرنسي الحماية بعملية استبدال للقيم العربية البربرية الإسلامية، وصدرت في هذا السياق تباعا سلسلة من القوانين، ابتداءً من سنة 1887، 1897، 1889 ولعل آخر قانون كان في سنة 1914، إذ يبدو أن الغاية منها كما جرى مع الجزائريين هي حاجة فرنسا إلى العدة لمواجهة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى (السرجاني راغب، 2011، 21).

تأسست الحركة الوطنية التونسية التي عرفت منذ بداياتها الأولى تجاذبا بين تيارين محافظ وإصلاحي. وارتبطت هذه الحركة بنشأة الأحزاب السياسية التونسية تأسس الحزب الدستوري الجديد في 03 مارس 1934، بقيادة محمد الماطري وعين فيه الحبيب بورقيبة أمينا عاما، وجاء ذلك كردة فعل على حالة التراجع التي أصابت الحزب

الدستوري القديم، وربط عبد العزيز الثعالبي الحزب إيديولوجيا بالحركة الإصلاحية للمشرق، بوحدة أقطار شمال إفريقيا، ومرجعية دينية تعود أصولها إلى الحركة الإصلاحية لجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده، وخلافا لذلك اتجه الجيل الجديد من المتعلمين في المدارس الفرنسية إلى التنظيم الإداري الغربي ومحاولة مخاطبة المستعمر باللغة التي يفهمها، ولقد لعب عامل الهوية دورا كبيرا في تحفيز أفراد المجتمع التونسي على العمل والتكافل والالتحام للمحافظة على مقومات وجوده وعلى رموزه، ومن ثم كانت رؤية النخبة السياسية التونسية تحقيق الاستقلال.

2.2 تونس المستقلة إصلاحات اقتصادية بنكهة الاختلاف السياسي

يمثل الاختلاف حول الخيار السياسي الواجب تبنيه في إطار بناء الدولة وتجسيد مشروع التحديث، مركز الصراع الإيديولوجي والفكري بين التيارات السياسية التونسية، إذ فرض هذا الوضع إشكالا على مستوى الدولة الناشئة التي أصبحت دولة استحوذت عليها الأقلية، حيث يرى اليوسفيون (أنظر التعليق رقم 5)، بأنها دولة أقلية يتزعمها الحبيب بورقيبة والتي تعمل على تغريب المجتمع التونسي وفصله عن مقوماته الحضارية في حين ترى جماعة بورقيبة أن اليوسفيين حركة رجعية (الحبيب سهيل ، 2013، 04) في الوقت ذاته يرى الفريق الثالث وهو التيار اليساري الذي انبثق عن الحزب الشيوعي التونسي بأنها دولة الأقلية البرجوازية (الطبقية)، وعلى الرغم من التباين في الرؤى الإيديولوجية إلا أن دولة الأقلية كانت النقطة التي التقت حولها التيارات السياسية التونسية آنذاك، وإذا كان رفض التيار اليساري لمشروع التحديث الاجتماعي من منطلق أنه تمثيل للبنية الفوقية للنظام الليبرالي العالمي المتوحش، فإنه في المقابل لدى التيار العروبي الإسلامي تعبيرا عن غربنة المجتمع واستكمالا لمشروع الاستبدال الفكري والحضاري.

واجهت النخب السياسية التي تولت السلطة في تونس بعد الاستقلال إرهاصات ارتبطت بخيار نمط المشروع التحديثي الواجب تطبيقه، والذي بفضله سترسي قواعد

مركزية النفوذ السياسي، بتأسيس الوحدة الترابية الخاضعة للسلطة المركزية على شاكلة الدولة اليعقوبينية، وسارت نحو تحديث البنى الموروثة عن الحقبة الاستعمارية واتجهت النخبة الحاكمة بقيادة بورقيبة لاستيراد نموذج الدولة الوطنية ببنائها الاجتماعي الغربي وبنظامها الإداري والسياسي الدخيل، وكان من بين مؤشراتها اختلاف الثقافة السياسية الأصلية عن النموذج المستورد، كما رآها الرئيس الراحل بورقيبة الذي أعجب بنموذج فرنسا وكان مفتونا بنسيجها الاجتماعي العلماني، فأراد تطبيقه كخيار لإخراج تونس من تخلفها، وعليه قام المشروع التونسي على استبدال الأنظمة التقليدية المختلفة (الأسرة، التعليم، التربية الدينية والإدارة والاقتصاد) بأخرى وطنية حديثة.

وفي خضم مشروع تحديث الدولة، كان لابد من تحديث آليات إنتاجها، مثل بناء قاعدة صناعية تتماشى وتطلعات الدولة الفتية المستقلة، ومن ثم قامت حكومة تونس المستقلة برئاسة الحبيب بورقيبة بتغيير طبيعة النظام الاقتصادي، وتدخلت بكل قوتها في قطاعاته وبصفة مباشرة، في محاولة منها لإعلان القطيعة مع مجتمع الحقبة الاستعمارية خصوصا في جانبه الاجتماعي الذي يرى أنه سبب التخلف والاستعمار، فقام بحل نظام الحبوس (الوقف) الزراعية سنة 1957، وتأميم قطاعات الاقتصاد ونزع الأراضي المتبقية من أيادي المعمرين سنة 1964 (مباركة، 2016، 06)، وتشتبه الحالة التونسية بالجزائرية إلى حد كبير في تصور نموذج ومشروع بناء الدولة الوطنية، على الرغم من أوجه الاختلافات الكامنة بينهما، كإهمال كلا النظامين أو الأحرى محاولة إزاحة المسألة الاجتماعية عن معادلة التنمية والتحديث، ذلك أن نظاما فرعيا ناشئا (النظام السياسي) مستقلا (في تصور مشروع الدولة)، تمكن من الاستحواذ على المبادرة الوطنية لوحده، وأصبح يرى بضرورة استبدال الأسس الاجتماعية والاقتصادية بأخرى يرى أنها أحق أن تطبق لإخراج المجتمع من تخلفه، وكان يرى أنها كانت سببا في احتلال البلاد، كما أن ركائز النظام الاجتماعي تقوم على مجموعة القيم والعادات والسلوكات التي ينبع أغلبها من

أصل ديني دخلت عليها أفكارا رجعية أثرت عليها، سواء بإرادة من السلطة الاستعمارية أو بسبب التآكل الطبيعي والتاريخي الذي أصاب الأمة الإسلامية في مجملها.

لذلك كله وبناء عليه اقترحت السلطة السياسية الناشئة برامج تنموية ومشاريع تحديث مستوحاة عن النموذج الغربي (الناجح من منظار النخبة) (الحبيب سهيل، 2013،07) دون أن تكبد نفسها عناء محاولة إعادة تأهيل النظام الاجتماعي الأصيل، والذي عمل الاحتلال جاهدا للقضاء عليه، لا لسبب إلا لأنه كان الصخرة التي تبعثرت عليها مشاريع الطمس الاستعمارية، وبنت على أنقاضها محاولات الدمج الكلي للمجتمعات المغاربية في دولة الاحتلال الفرنسية.

ساعدت الكاريزما والقوة السيكولوجية للرئيس "الحبيب بورقيبة" ممزوجة بالظروف الاجتماعية والنفسية للمجتمع التونسي جراء خروجه من نير الاستعمار، في تمرير تصوره للمشروع الجديد والذي قام على ركيزتين أساسيتين وهما العقلنة والعلمانية (النيفر احميدة،2021، 21 جويلية).

اتجه الرئيس "الحبيب بورقيبة" في تصوره لطبيعة السياسات والتوجهات السياسية إلى تجسيد مشروع تحويل تونس من دولة متخلفة إلى دولة عصرية، ولقد قام تصوره للمشروع الوطني في البداية على محورين أساسيين وهما: تركيز السلطة والنفوذ لدى سلطة مركزية، أي تقوية البناء الوطني وتوحيد الشعب التونسي من بدو وعرب رحل وبلديات (حضر) من جهة، وتنظيم البلاد إداريا نظرا للفراغ الإداري الذي خلفه الاستعمار والذي ارتكز على العروشية (الهرماسي، 1999، 40) من جهة ثانية.

بالمقابل وعلى المستوى الاقتصادي وبالنظر إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي القريب من الضفة الجنوبية لأوروبا، من خلال المبادلات الاقتصادية مع أوروبا وعلى رأسها قطاع السياحة التونسي الذي يدر عائدات مادية لا بأس بها، كما تلعب تونس حلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا الجنوبية، وتمتد سواحلها على شريط يقارب 1148 كيلومترًا، منها 575 كيلومتر من الشواطئ الرملية، بينما يتميز مناخها بالاعتدال، وتحتوي تونس على ثروات

زراعية مهمة، حيث أنها تنافس إسبانيا وتركيا في إنتاج الزيتون وزيت الزيتون وأنواع التمر والحمضيات، كما أنها تصديرها لدول أوروبية عديدة، وهذا ما يضفي أهمية كبيرة على موقعها، ذلك أن نصف مساحة تونس قابلة للاستثمار في القطاعين الزراعي والصناعي، كما أن اقتصادها متنوع بدليل أن مساهمة حصة كل قطاع في الناتج المحلي الخام تعتبر متوازنة، إذ نجدها لا تتجاوز الـ10% ، بينما تأتي تونس في مراتب متميزة ضمن قائمة الدول العربية من حيث نسبة التمدرس التي تصل إلى 98%، كما يتميز الجانب البشري فيها بنسبة كبيرة من الشباب ولا يتجاوز متوسط أعمار ثلث السكان فيها سبة 18سنة (الشابي،2017، 11ماي).

سواء على مستوى البناءات القاعدية من مؤسسات وطنية وما نتج عنها من تشغيل لليد العاملة، وأخرى في مجال التكوين من مدارس أو جامعات ومستشفيات، والتي كانت نتائجها عظيمة ظرفيا (لبيض، 2009،32).

3. محاولات تجاوز المجال السياسي المغلق بالاقتصاد المفتوح

1.3 مرحلة البناء الاقتصادي:

تميز الاقتصاد التونسي في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1986 بملامح أظهرت تغيرات في الوجهة الاقتصادية، إذ كان مركز اهتمام حكومة تلك الفترة منكبا حول تأميم الشركات والإدارات والتخلص من التبعية لكل ما يرتبط بالاستعمار، واستعادة السيادة الوطنية السياسية والاقتصادية، وعليه بدأت حملة التأميم وطرد ما تبقى من المستعمر الفرنسي من الإدارة التونسية، و تحويل الاقتصاد التونسي بالكامل، وبناء على ذلك تم تأميم جميع القطاعات الصناعية، وأغلب الأراضي الزراعية في الفترة ما بين 1956 و1960، إلا أنه ونتيجة لضغوطات الإتحاد العام التونسي للشغل وعلى رأسهم رجل الاقتصاد أحمد بن صالح، تم تغيير تصور منهجية عمل الاقتصاد التونسي وذلك باعتماد مخطط تنموي لعشر سنوات من1962 إلى 1971 يعتمد على تخطيط السياسة الاقتصادية، أي الأخذ بالتصور الاشتراكي ونظرية هيمنة الدولة علي مختلف قطاعات الاقتصاد، واعتماد صندوق

التعويض لدعم المواد الأساسية مع التوزيع العادل للثروة الوطنية بين الأفراد. انتهت تلك المحاولة بفشل كبير تسبب في إثقال المالية العمومية وعجز تام في الميزانية وفقا لتقرير البنك الدولي, فسارعت الحكومة بإقالة أحمد بن صالح وتعيين الاقتصادي الرأسمالي الهادي نويرة بدلا منه (الصباغ، 2017، مارس).

كما تميزت تونس المستقلة بالسمات الأساسية المتمثلة في بروز الجهوية في مراكز السلطة والسياسة، وظاهرة اختلال توازن الاستثمارات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق تنمية محلية متوازنة وعادلة بإمكانها القضاء على البطالة والفقر لعامة أفراد المجتمع، ومن هذه السمات ما يلي:

- انفردت الولايات الساحلية بالمراكز السياسية وصنع القرار، إذ تعاقبت 07 حكومات في عهد بورقيبة شملت 137 وزيرا كلهم من الولايات الساحلية مثل المنستير، تونس العاصمة، وسوسة، 112 وزيرا من المهدية، بينما لا يسجل سوى 25 وزيرا من باقي ولايات الغرب، المعروفة بالمناخ الحار والجاف والأرض القاحلة.

ما يقارب 80% من مجموع الاستثمارات المنجزة في البلاد من الاستقلال وجهت للولايات الساحلية السابقة الذكر، بينما لم تحض باقي الولايات الغربية سوى على 20% منها، ويقدر مجموع المؤسسات الاستثمارية الخاصة في الولايات الساحلية بنسبة 78% و22% في الولايات المتبقية.

أما اجتماعيا فقد انطلى فقدان التوازن المذكور أعلاه إلى تفاقم مشكل البطالة والتشغيل بالمناطق الغربية، إذ يشير محافظ البنك المركزي التونسي "مصطفى النابلي" في محاضرة بمناسبة إحياء عام على الثورة التونسية، أن معدل البطالة تضاعف بـ 06 مرات ونصف بالنسبة لحاملي الشهادات في الـ15 عاما التي سبقت اندلاع الثورة التونسية، فقد قفزت من 3.7% إلى 23.3%، ولما كانت نسبة البطالة لدى القوى الناشطة مقدر بـ 18% في كامل تونس، كان بنسبة 25% بالنسبة لولايات الغرب مقابل نسبة 11% بالنسبة للولايات الساحلية التي تتميز باستثمارات كبيرة في قطاع السياحة.

2.3 زين العابدين بن علي ومنظور الانفتاح الاقتصادي:

إذا كان البعض ينظر إلى الاستبداد السياسي في الوطن العربي على أنه الطريق الأمثل والأقل تكلفة لتحقيق تنمية شاملة، ذلك أنه يسمح بتوحيد الجهود وتجميع القوى في اتجاه واحد، وينطلق هذا الجمع من المفكرين في مثل هكذا تحليل، بالاعتماد على فرضية أن التوازن الاقتصادي عنصر مركزي وجوهري في العملية الديمقراطية، ذلك أن الأخيرة لا تقوم في دولا فقيرة (دايمند، 28،2014)، ومن ثم يصبح وجود قاعدة اقتصادية قوية ومنافسة ضروريا للسماح برفع مستوى دخل الفرد وتحسين معيشته، ومن تحقيق تنمية سياسية، كما سبقت الإشارة في الجزء النظري من هذه الدراسة.

ولقد رحب بعض الباحثين بفكرة أن التوازنات الاقتصادية في البداية لا يمكن أن لا تقع معها حالة توازن اجتماعي، سياسي وثقافي، وأن ذلك منطقي، واستبشر في هذا الإطار المثقفون في تونس وغيرها من الدول العربية بمؤشرات النمو الاقتصادي الحاصلة في تونس، وعلى مؤشرات النجاعة الاقتصادية والانجازات العظيمة التي حققها النظام السياسي التونسي في ظل حكم الرئيس المخلوع "زين العابدين بن علي"، على مستويات كثيرة مثل الاستثمارات الأجنبية، التربية والتعليم وتقليص الفوارق الاجتماعية وتحقيق المصعد الاجتماعي (العوفي، 2012، 81-86) وتحسين لمستوى تنافسية المواد والسلع المنتجة في تونس، بإمكانها أن تخلق مجتمع مدني واعي وأحزاب سياسية فاعلة، وكذلك طبقة وسيطة مثقفة ومستوى معيشي خارج عن نطاق الفقر، التي يرى فيها مجموعة من المفكرين في حقل السياسة وعلى رأسهم "صموئيل هنتغتون" بأنها قاعدة ضرورية وسابقة للدخول في عملية الانتقال الديمقراطي، ويسميها "سيمور مارتن ليبست" بالضروريات الاجتماعية للديمقراطية (دايمند، 2014، 27).

في زيارة له إلى تونس عام 2003، عبر كاتب الخارجية الأمريكي "كولن باول" عن تفاؤله بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها نظام زين العابدين بن علي حينها، معبرا في نفس الوقت عن رضاه برؤية المشروع الأمريكي الرامي إلى عولمة الاقتصاد الليبرالي

بواجهة ديمقراطية، وأن تونس جزء ناجح من ذلك المشروع، لكن الحقيقة هي أنه وبعد مضي ما يقارب الخمسة عقود من استقلال تونس، وبسبب الاختلال في توزيع الفرص بطريقة عادلة ومتوازنة، اندلعت الاحتجاجات الشعبية التي اصطلح عليها بالثورة التونسية بالنظر إلى القبضة البوليسية والتي كان من نتائجها سقوط نظام الرئيس بن علي (Guettas Lakhdar, 2011)، ومع تهاوي نظام بن علي ومن سبقه، تعود التيارات السياسية القديمة إلى حلبة الصراع مرة ثانية وبنفس الشدة على مشروع الدولة من جديد، وهو ما يؤكد نظرية تأجيل المشاكل الأساسية بدل حلها، كما يؤكد قوة المجتمع كنظام كلي لا يمكن تجاوزه بسهولة.

4. انتفاضة الياسمين 2011 وأثرها على المشهد التونسي

تبدو موجة الانتفاضات العربية انطلاقا من سنة 2011 كمؤشر مهم في محاولة تقييم مسار الإصلاحات التي اقترحتها النخب، والتي باشرت تطبيقها بعد الاستقلال ومنها طبيعة الدولة التي وصلت إليها، والتي عبرت في الأخير عن بعدها عن ما تعيشه الشعوب، ذلك أن الشرارة الأولى لانطلاق موجة الانتفاضات العربية بدأت بتذمر من نظام بوليسي ومن حالة اجتماعية واقتصادية متردية، وفرضت هذه الانتفاضات على الحكومات العربية منطقا جديدا انتهى بدوره بمعادلة إما أن تنجح هذه النخب في إدراج إصلاحات والقبول بضرورة إعادة النظر في أساليب العملية السياسية برمتها، ومناقشة أسس منظومتها السياسية كليا (بلقزيز،2013، 33)، أو أنها ستسير في وضع الانفلات الأمني وزوال الدولة، ومن هذه الدول من رفضت أنظمتها التغيير والتجاوب مع متطلبات مجتمعاتها، بناء على تقارير أمنية مغلوطة مفادها أنها مجموعات قليلة مدعومة من الخارج، وأنها لا تبحث سوى عن التموقع سياسيا، وعليه تصدى نظام بن علي للمتظاهرين بأساليب القوة المادية، والتي إن كانت مشروعة نظريا، (أنظر التعليق رقم 4)، إلا أن ما لا تتحكم فيه الدساتير هو مجريات الأحداث والتغيرات الحاصلة اجتماعيا، خصوصا إذا كانت النخبة السياسية بعيدة عن إدراك المجتمع، وهو من بين الأسباب

الداخلية الموصلة إلى الانتقال الديمقراطي بجانب الصعوبات الاقتصادية، ويتبادر إلى الذهن حقيقة أن الدولة في آخر المطاف كانت دولة الأقلية سواء أكانت طبقية برجوازية مترفعة أو تغريبية تحاول استكمال مشروع الاحتلال، والنهاية أن الهوة بين النخبة الحاكمة وبقية المجتمع كانت شاسعة، ذلك أن انتشار أحداث الشغب في ربوع تونس بعدما انطلقت من مدينة سيدي بوزيد معبرة عن تفاقم الأوضاع الاجتماعية من بطالة وفساد إداري وانعدام العدالة الاجتماعية، وبعدما ازدادت قوة وحجم الاحتجاجات والمظاهرات التي طالت جميع الولايات وحتى المدن الداخلية، رد الرئيس التونسي بن علي على تلك الأحداث في خطابه للأمة قائلا "أنا فهمتكم" (البار، 2014، 98).

1.4. الصعوبات السياسية والضغوط الاقتصادية وضرورات الإصلاح العاجل في تونس.

لعبت الثقافة السياسية ومستوى ووعي الطبقة المتوسطة القوي في تونس دورا أساسيا في الاستفادة من الظروف الصعبة للانتقال الديمقراطي، وفوتت الفرصة على الجماعات الإرهابية التي كثفت من عملياتها لإرباك النخب السياسية والمجتمع التونسي، وإرغامهما على التراجع عن مشروع الانتقال والمطالبة بالحل الأمني، وعلى الرغم كذلك من التهديدات الأمنية للجماعات الإرهابية في كل من ليبيا ودولة مالي المفتوحة على كل الاحتمالات، إلا أن الأحزاب وأطياف المجتمع المدني تمكنت من دخول عملية البحث عن التوافق السياسي، باستعمال لغة الحوار، واستطاعت إلى حد ما تجاوز الصعاب، واستمرت إلى غاية إجراء الانتخابات الرئاسية شهر سبتمبر 2019 التي فاز فيها السيد قيس سعيد من خارج الإطار الحزبي المتصارع، متبوعة بالانتخابات التشريعية التي جرت في شهر أكتوبر 2019 والتي فازت فيها حركة النهضة بأغلبية نسبية (الأحمر المولدي، 2011، ديسمبر)، إلا أنها لم تتمكن من تشكيل حكومة لوحدها رافضة التحالف مع حزب قلب تونس الذي يليها متبوعا بحزب التيار الديمقراطي، وهي حالة صحية سياسيا، وإن

كانت المشاورات والضغوطات المتواصلة نجحت في الخروج بحكومة وحدة وطنية، يبقى الاقتصاد الحلقة الأضعف.

فإذا كان معدل التغير الحكومي واحدا من المؤشرات الدالة على وجود أو غياب الاستقرار السياسي، فإن الحالة التونسية تشير إلى تداول 10 حكومات على السلطة بعد 2011 (الشرق الأوسط، 2019، 07 ديسمبر)، بدء من حكومة محمد الغنوشي بعد هروب بن علي، إلى حكومة إلياس الفخفاخ الذي سحبت منه الثقة في 2020 بسبب تضارب المصالح، ليعين الرئيس قيس سعيد السيد هشام المشيشي رئيسا للحكومة التونسية خلفا له، ويبدو أن نجاح الانتخابات الرئاسية والتشريعية، قد مكن تونس من تجاوز الخلافات الحزبية الإيديولوجية والخروج من نفق الاختلافات الإيديولوجية والصراعات السياسية، على الأقل ظرفيا، لتصل إلى مرحلة القطيعة مع دولة الأقلية الإيديولوجية والاقتراب من دولة التنافس السياسي المفتوح على البرامج والولاء الوطني (المشيخي محمد بن عوض، 2021، 08 جانفي).

من جانب آخر، تعيش تونس على وقع الضغوطات الاقتصادية، التي لم تعد تسمح بالرد على الحاجات الأساسية الملحة والمتزايدة للمواطن التونسي، لغياب سياسة اقتصادية كلية واضحة المعالم كتلك المعتمدة سنة 2011، والتي مثلت عبئا إضافيا على الخزينة العمومية المثقلة أصلا، وكانت لها انعكاسات جد سلبية على الميزانية العامة، مثل برنامج "أمل" الذي خصص لمنح رواتب شهرية للعاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا، ونظام دعم قطاع المحروقات وقطاع النقل العمومي والمواد الاستهلاكية، إذ ارتفعت نسبة الدعم من 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2010 إلى 4.5% عام 2011، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن ما يقارب 70% من دعم المحروقات يستفيد منه 20% من أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعا في تونس، وتشير التقارير إلى أن السياسة النقدية المتبعة لم تساعد في تحريك الآلة الاقتصادية، إذ تم تخفيض سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها 3.5%، وتم تخفيض نسبة الاحتياطي الإجباري إلى نسبة 02% بعد أن كان

يتجاوز 12%. وقد لاقت هذه السياسة الكثير من الانتقادات، حيث أنها لم تساهم في دفع عجلة الاقتصاد ورفع نسب النمو فحسب، بل ولم تزيد من قوة هيكلة البنوك التجارية، خصوصا أن نسبة النمو أصبحت سلبية بمعدل – 1.9% في سنة 2011.

وبعد مضي ما لا يقل عن ست سنوات، وفي خضم الأزمة الأمنية والصراعات الإيديولوجية الواقعة في هرم السلطة يبقى القطاع الاقتصادي التونسي يكابد الصعوبات المتزايدة، إذ لم يتجاوز متوسط نسبة نموه السنوي 1.5%، كما ارتفعت نسبة الدين العمومي من 44.6% سنة 2011 إلى 63% سنة 2016، كما أن نسبة البطالة لم تنخفض لأقل من 15.5% في الثلاثي الأول من عام 2017 عند أصحاب الشهادات العليا (babnet، 2011، 10 جانفي).

يقر محافظ البنك المركزي التونسي مروان العباسي عن تراجع رهيب للاقتصاد التونسي، هو الأسوأ منذ 58 عاما بسبب تداعيات الانكماش الاقتصادي العالمي والتونسي على وجه الخصوص، والذي تأثر أساسا بتداعيات وباء كوفيد 19، والحجر صحي المضروب على تنقل الأشخاص ومنه تأثرت السياحة التونسية قاطرة القطاع الاقتصادي بنسبة 60% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، كما تراجع محصول زيت الزيتون إلى 140 ألف طن بعد ما كان 350 ألف طن في 2019، بينما تراجع الاستثمار المحلي بنسبة 13%، وتراجع الاستثمار الأجنبي بأكثر من 26%، في حين ولى الادخار بما لا يقل عن 06% وزيادة كبيرة في نسبة الدين العمومي (العين الإخبارية، 2020، 05 نوفمبر).

5. خاتمة:

تكشف الصراعات بين النخب السياسية التونسية حول الخيارات التي يتوجب انتهاجها في الإصلاحات السياسية لتجاوز مختلف الأزمات التي تواجهها البلاد عن امتداد للإصطفافات التي أنتجتها الصراعات التقليدية التي ارتبطت بالصراع الإيديولوجي، والذي تشكل من تكون طبقة وسطى بدأت ملامحها من البدايات الأولى للتنظيم النقابي للشغل خلال الاحتلال الفرنسي،

وازداد صلابة بفشل مشروع دولة الأقلية، وعملت التيارات السياسية التونسية، على الرغم من اختلافاتها الإيديولوجية، ومحاولة بعض الأطراف الخارجية جرها للتصادم، عملت على إنجاح مشروع الانتقال بمقاربة القطيعة، مستندة على الحوار السياسي والانتخابات كآلية للخروج من الأزمة.

وقد أبان الصراع السياسي وطرق إدارته من طرف الأحزاب السياسية والتكتلات الحزبية الكبيرة عن خبرة سياسية مكنت من تجاوز مرحلة الأزمة السياسية، ومواجهة التهديدات الأمنية من الجماعات الإرهابية المنتشرة على الحدود مع ليبيا، ومع ذلك تبقى النقلة التونسية نحو الديمقراطية مرهونة بتضافر الثقافة السياسية للنخب التونسية من جهة، ومن جهة أخرى لا يمكن الاستهانة بالدور الخارجي، إذ أن موقع تونس الجغرافي والمجتمعي يجعل منها عرضة لتجاذبات خطيرة قد تفوق قدراتها على مواجهتها، ويتوجب عليها في مرحلة ما اختيار كتلة إقليمية هي في الحقيقة في طريقها للتكون، ويبدو أن الثقافة السياسية للطبقة التونسية وخبرتها قد تساعد في تحقيق نقلة ديمقراطية حقيقية، وأن المعارضة السياسية والتنظيمات النقابية والعمالية هي في الواقع قوة وعامل أساسي في إنجاح هذا الانتقال كما تشير إلى ذلك الأدبيات المختلفة حول هذا الموضوع. لكن يبقى العامل الاقتصادي الحلقة الضعيفة في العلمية، نظرا لمحدودية الإمكانيات الاقتصادية للبلاد، مما يوسع من هامش دور العامل الخارجي للضغط على القوى السياسية التونسية، وتوظيف المشكلات الاقتصادية لإحداث اضطرابات سياسية، لإكراه النخب السياسية على اصلاحات قد لا تتوافق مع مصالح الدولة التونسية.

التعاليق:

1. تعرف الديمقراطية على أنها حكم الشعب بالشعب وللشعب، ويترتب على ذلك أن تكون جميع القوانين والقرارات الخاصة بإدارة شؤون الدولة بإجماع آراء المواطنين، وأن الديمقراطية نظام سياسي وليست نظاما اجتماعيا أو اقتصاديا، (لتفاصيل أكثر أنظر: الكتاب الأول: محمد نصر مهنا، *علم السياسة*، دار غريب لطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، 1979، ص.333.

الكتاب الثاني: خضر خضر، *مفاهيم أساسية في علم السياسة*، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الثانية، 2008، ص. 142

2. للتمييز بين العنف الاجتماعي والعنف المشروع la coercition légitime الذي يقول به ماكس فيبر، يتوجب الرجوع إلى كتابات جون كالفن التي تأثر بها ماكس فيبر كثيرا، خصوصا فيما تعلق بالأخلاق البروتستانتية والتي يشرحها بتركيز كبير في مؤلفه الموسوم: مقالات في سوسيولوجيا الدين، الثقافة البروتستنتية، وتقوم أفكار كالفن على أن لا قوة إلا قوة الله على الأرض وعلى البشر، بينما يذهب فيبر إلى أن مفهوم القوة يتغير بحسب تطور المجتمعات، ومع ظهور الدولة ككائن مستقل عن خلق الله كونها من خلق البشر، فإن للقوة معنى مادي سياسيا وأخلاقيا ذو صبغة شرعية من حق هذا الكيان استعمالها تحقيقا للصالح العام، و لكي تطبق سنن الله وقوانينه المنظمة للمجتمعات من عدالة ومساواة وحرية، لتفاصيل أكثر أنظر:

كتاب: ماكس فيبر، مقالات في سوسيولوجيا الدين، الثقافة البروتستنتية، ترجمة: منير الفندري، منظمة الترجمة العربية، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، 2015.

3. يستعمل مصطلح العقل العربي من معطى تقليدي للدلالة على الثقافة الموجودة بالمنطقة العربية المغاربية، إذ يحدد مجالا

فكريا للمنطقة العربية ولا يشير إلى المجادلات الهوياتية بأي حال من الأحوال.

4. إن الهوية كمصطلح يدل على جماعة بعينها، تشعر بالتجانس على أساس إثني أو ديني، محلي أو قومي ويجمع بين أفرادها وعي

بالذات وبالمصير التاريخي المشترك، ويمكنهم ذلك من توحيد رؤاهم وتحديد أهدافهم وتوجهاتهم ويزيد من تجانسهم.

5. جماعة صالح بن يوسف الأمين العام لحزب الدستور والذي كان منافسا للحبيب بورقيبة الذي تغلب في الأخير، وشكل بن يوسف جماعة وصفت بتوجهها العروبي (القومي) الإسلامي الداعي للوحدة المغاربية، وعلى الاستقلال التام عن المحتل والانفصال دون مساومة مع

المستعمر، خلافا للنزعة الفردانية للحبيب بورقيبة وليوله التغريبية التحديثية، والذي دخل في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية من أجل الاستقلال لكن بمقاربة تدريجية ومن خلال الاتفاقات الأمنية والإستراتيجية محل الخلاف بين الرجلين، للمزيد من التفاصيل ينظر: توفيق المديني، تاريخ المعارضة التونسية من النشأة إلى الثورة: الأحزاب القومية واليسارية والإسلامية، مسكيلياني للنشر والتوزيع، تونس، 2012.

المراجع:

1. أمين البار، 2014، *دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في الدول المغاربية*، الإسكندرية، مكتبة الوفاء القانونية.
2. برهان غليون، 2006، *اغتيال العقل، محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية*، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
3. راغب السرجاني، 2011، *قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011*، القاهرة، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة.
4. سالم لبيض، 2009، *الهوية، الإسلام، العروبة، التونسة*، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. عبد الباقي الهرماسي، 1999، *المجتمع والدولة في المغرب العربي*، الطبعة الأولى، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
6. عبد القادر عبد العالي، 2013، *التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي*، في: عبد الإله بلقزيز، *التغيير في الوطن العربي أي حصيلة؟*، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
7. فاتن مباركة، 2016 ، جويلية، التجربة التنموية في تونس، الآفاق الإخفاقات، *مجلة دراسات في التنمية والمجتمع*، *جامعة* حسيبة بن بوعلي، الشلف ، المجلد الثاني، العدد الأول، ص ص41-53.
8. لاري دايمند، 2014، *روح الديمقراطية الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة*، تر: عبد النور الخراقي، الطبعة الأولى، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر .
9. نور الدين العوفي، 2012، *الربيع الديمقراطي العربي، الاستثناء يؤكد القاعدة*، في: توفيق المديني وآخرون، *الربيع العربي...إلى أين، أفق التغيير الديمقراطي*، الطبعة الثالثة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
10. يحي الغول، 2005، *جذور الحماية الفرنسية*، في: *تونس عبر التاريخ، الحركة الوطنية ودولة الاستقلال*، إشراف خليفة الشاطر، الجزء 3، تونس، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية.

11. عبد الإله بلقزيز، 2012، *ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل*، الطبعة الأولى، بيروت، منتدى المعارف.

المجلات والدوريات:

1. الشابي علي ، 2017، 11 ماي، "تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011-2017"، *مركز الجزيرة للدراسات*، تاريخ الدخول: 10 فبراير 2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3DtQKeQ

2. سهيل الحبيب، 2013، الثورة على دولة الاستقلال وماهية التحول الديمقراطي في الفكر الإيديولوجي التونسي المعاصر –جذور أزمة الدولة في المسار الانتقالي الجاري، *سلسلة دراسات (عمران)*، العدد 2، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ص ص 126-142.

3. النيفر احميدة، "العلمانية وعلاقة الدين بالدولة في تونس"، 2021، 21 جويلية، مؤمنون للدراسات والأبحاث، https://bit.ly/2YElwmc ، تاريخ الدخول: 15 سبتمبر 2021.

4. Bras Jean-Philippe et Gobe Éric, 2017 « Légitimité et révolution en Tunisie», *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*, Etudes libres inédites, P.03, http://remmm.revues.org/9573, consulté le 24 mai 2017.

5. Éric Gobe, « *Tunisie an I : les chantiers de la transition* », L'Année du Maghreb, Vol. VIII, 2012, mis en ligne le 01 janvier 2013, P. 04, http://anneemaghreb.revues.org/1549 , consulté le 24 mai 2017.

6. خطاب الرئيس زين العابدين بن علي للأمة التونسية بتاريخ 13 جانفي 2011، على الرابط التالي: https://bit.ly/2UmKK6k

7. فؤاد الصباغ، 2017، مارس، "دراسة الأوضاع الاقتصادية التونسية"، *مجلة الخبير الاقتصادي*، تاريخ الدخول: 20مارس2021، على الرابط التالي: https://bit.ly/3rRJhja.

8. "مؤشرات الاقتصاد التونسي تنهار ... الأسوأ منذ 58 عاما "، 2020، 05 نوفمبر، *مجلة العين الإخبارية*، تاريخ الدخول: 2021/03/04، على الرابط التالي: https://bit.ly/3jzGBGF.

9. Lakhdar Guettas, « *The Geopolitical Repercussions of the Tunisian Jasmine Revolution on North Africa* », International Affairs, Diplomacy and Strategy, January 2011, https://bit.ly/3iPK2aT, consulté le 20 Mai 2018.

10. المولدي الأحمر، 2011، ديسمبر، "الانتخابات التونسية: خفايا فشل القوى الحداثية ونجاح حزب النهضة الإسلامي"، الدوحة، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، تاريخ الدخول: 12 ماي 2017.

11. المشيخي، محمد بن عوض، 2021، 08 جانفي، "تونس الخضراء وفشل الحكومات المتعاقبة" *الجزيرة. نت*، على الرابط التالي: https://bit.ly/3v39Wgf ، بتاريخ 05 فبراير 2021.